

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بهذه المحكمة في الملف عدد : 72 - 22 - 1610

ملحة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الإستئناف بطنجة

المحكمة الابتدائية بالعرانش

ملف الأحوال الشخصية

عدد : 72 - 22 - 1610

حكم عدد : 94

بتاريخ : 2022-03-31



باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية بالعرانش في جلستها العلنية للبت في قضايا الأحوال الشخصية الحكم الآتي نصه:

بين السيد :
بنوب عنه ذ/
وبين السيدة :
مغربية، كاملة الأهلية، الساكنة دوار
العرائش.
مدعى عليها من جهة أخرى
مدعى عليها من جهة أخرى

ملخص الوقائع

أدعى المدعى المدعى الذي تقدم المدعى بواسطة دفاعه، بتاريخ 2022-02-16، والمؤدى عنه الرسوم القضائية، والذي يعرض فيه أنه متزوج عليها، وأنها غادرت بيت الزوجية بتاريخ 2021-12-15، ملتمسا الحكم عليها بالرجوع الى بيت الزوجية وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وتحميل الصائر للمدعى وأرفقه بنسخة طبق الأصل من رسم الزواج المضمن بكناش الزواج عدد 2022-03-14، والرامي الوقوف على أسباب مغادرة الزوجة لبيت الزوجية، والحكم عليها بالرجوع اليه بعد رأب الصدع على ملتمس النيابة العامة المؤرخ في 2022-03-14، والرامي الوقوف على أسباب مغادرة الزوجة لبيت الزوجية، والحكم عليها بالرجوع اليه بعد رأب الصدع لكن أن يؤدي بالاسرة الى التفكك والشتات.
على إدراج ملف القضية بملسة 2022-03-24، حضر دفاع المدعى أكد الطلب وحضرت المدعى عليها وأجابت بكون المدعى قام بطردها من بيت الزوجية بالرجوع اليه، فتقرر حجز الملف للمداولة والنطق بالحكم لجلسة 2022-03-31.

وبعد المداولة طبقا للقانون،
التعليق

كل : حيث قدمت الدعوى وفق الشروط المتطلبة قانونا مما يتعين التصريح بقبولها .
ضوع : حيث يهدف المدعى من دعواه الحكم بالزام المدعى عليها بالرجوع الى بيت الزوجية.
إته من واجب الزوجة الإشراف على البيت وتنظيم شؤونه وإعداد حاجيات أفرادها، كما أنه من الحقوق المتبادلة بين الطرفين حق المساكنة وحسن المعاشرة، لا يتأق إلا بوجودها معا داخل بيت الزوجية.
إن تواجد المدعى عليها خارج بيت الزوجية يعتبر إخلالا منها بواجباتها الشرعية نحو المدعى، مما يبقى معه طلب هذا الأخير مبررا ويتعين الإستجابة له.
إن المساكنة الشرعية تقتضي شمول الحكم بالنفاذ المعجل .
إن خاسر الدعوى يتحمل الصائر .
بقا لمقتضيات الفصول 01 - 18 - 32 - 50 - 124 - 179 من قانون المسطرة المدنية، والمواد 187 - 189 - 190 - 194 - 195 من مدونة الأسرة .
لهذه الأسباب

ت المحكمة علنيا إبتدائيا وحضوريا:

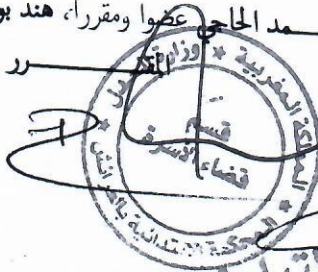
شكل : يقبول الدعوى

لوضوع : بالزام المدعى عليها بالرجوع الى بيت الزوجية، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل، وتحميلها الصائر .

و بهذا صدر الحكم وتلي في اليوم والشهر والسنة أعلاه، وكانت الهيئة تتركب من السادة :

خديجة دوفيق رئيسا ، محمد الحامشي عضوا ومقررا، هند بوشان عضوا، وبمساعدة اسية اليونسي كاتبة للضبط .
الرئيس

كاتبة الضبط



تنسخة قصد التبليغ